

# مدى توافق نظام حماية البيانات الشخصية السعودي مع اللائحة الأوروبية العامة لحماية البيانات (GDPR) – دراسة مقارنة

\*الباحث: علي بن محمد الشهري\*

كلية العلوم الإنسانية، القانون الرقمي، ميدأوشن، الإمارات العربية المتحدة

الباحث المعتمد للمراسلة: علي محمد الشهري

تهدف هذه الدراسة إلى إجراء مقارنة تحليلية بين نظام حماية البيانات الشخصية السعودي واللائحة الأوروبية العامة لحماية البيانات (GDPR)، من أجل تحديد أوجه التشابه والاختلاف بينهما، وقياس مدى توافق النظام السعودي مع المعايير الدولية في مجال حماية البيانات. اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي المقارن، من خلال تحليل النصوص النظامية ذات الصلة، واستعراض الدراسات السابقة والتشريعات المماثلة. توصلت النتائج الأولية إلى وجود تقارب في بعض المبادئ الأساسية مثل مبدأ الموافقة، وحقوق الأفراد في الاطلاع والتصحيح، إضافة إلى مبدأ تقليل البيانات، إلا أن هناك اختلافات جوهرية في نطاق التطبيق، والعقوبات، ومتطلبات الإخطار. وتخلص الدراسة إلى تقديم مجموعة من التوصيات التي تسهم في تعزيز فاعلية النظام السعودي، بما يضمن حماية أفضل لخصوصية الأفراد ويعزز ثقة المجتمع في البيئة الرقمية، مع مراعاة متطلبات التنمية التقنية في المملكة.

الكلمات الدالة: حماية البيانات، الخصوصية الرقمية، النظام السعودي، GDPR، التشريعات المقارنة.

## Abstract

This study aims to conduct a comparative analysis between the Saudi Personal Data Protection Law (PDPL) and the European General Data Protection Regulation (GDPR) to identify similarities and differences and assess the extent to which the Saudi law aligns with international standards in data protection.

The study adopts a comparative analytical methodology by examining relevant legal texts and reviewing prior studies and similar legislations.

Preliminary findings indicate convergence in key principles such as consent, data subject rights to access and rectification, and the principle of data minimization.

However, significant differences exist in areas such as scope of application, penalties, and notification requirements.

The study concludes with a set of recommendations to enhance the effectiveness of the Saudi law, ensuring better privacy protection for individuals and strengthening public trust in the digital environment, while considering the technological development needs of the Kingdom

**Keywords:** Data protection, digital privacy, Saudi law, GDPR, comparative legislation

## المقدمة

يشهد العالم الرقمي توسعًا غير مسبوق في حجم البيانات الشخصية المتداولة عبر المنصات الرقمية، مما جعل مسألة حمايتها تحديًا عالميًا يتطلب أطرًا تشريعية متينة. في هذا السياق، أصدرت المملكة العربية السعودية نظام حماية البيانات الشخصية، بينما وضع الاتحاد الأوروبي اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) التي تعد مرجعًا عالميًا في هذا المجال. ومن هنا تتبع أهمية هذه الدراسة في تحليل مدى توافق النظام السعودي مع اللائحة الأوروبية، واستجلاء نقاط الالتقاء والاختلاف، بما يسهم في تطوير التشريعات الوطنية.

## مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيس: إلى أي مدى يتوافق نظام حماية البيانات الشخصية السعودي مع اللائحة الأوروبية العامة لحماية البيانات (GDPR) من حيث المبادئ، والنطاق، وآليات الحماية، والعقوبات؟

## أسئلة الدراسة

ما هي المبادئ الأساسية التي يقوم عليها كل من النظام السعودي والـ GDPR؟

ما أوجه التشابه بين النظامين في مجال حماية البيانات الشخصية؟

ما أوجه الاختلاف الجوهرية بينهما؟

كيف يمكن تعزيز توافق النظام السعودي مع أفضل الممارسات العالمية؟

ما أبرز التوصيات لتطوير النظام السعودي في ضوء التجربة الأوروبية؟

## أهداف الدراسة

- التعرف على الإطار القانوني لحماية البيانات الشخصية في السعودية وأوروبا.
- تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين النظامين.
- تحليل مدى توافق النظام السعودي مع المعايير الدولية.
- تقديم توصيات لتطوير النظام السعودي بما يتلاءم مع التطورات الرقمية.

## منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي المقارن، من خلال تحليل النصوص النظامية ذات العلاقة، ودراسة الأحكام القانونية في النظام السعودي والـ GDPR، مع الاستعانة بالدراسات السابقة.

## الخطة البحثية

المبحث الأول: الإطار النظري والتشريعي لحماية البيانات الشخصية

المطلب الأول: نظام حماية البيانات الشخصية السعودي

الفرع الأول: النشأة والتطور

الفرع الثاني: المبادئ الأساسية

المطلب الثاني: اللائحة الأوروبية العامة لحماية البيانات

الفرع الأول: النشأة والتطور

الفرع الثاني: المبادئ الأساسية

المبحث الثاني: الدراسة المقارنة بين النظام السعودي والـ GDPR

المطلب الأول: أوجه التشابه

## المطلب الثاني: أوجه الاختلاف

الخاتمة: ...

### النتائج:

وجود توافق كبير في المبادئ العامة لحماية البيانات الشخصية بين النظام السعودي والـ GDPR، خاصة فيما يتعلق بالموافقة، وحقوق الأفراد، ومبدأ تقليل البيانات.

وجود اختلافات واضحة في نطاق التطبيق، حيث يركز الـ GDPR على الأبعاد العابرة للحدود بشكل أكبر من النظام السعودي.

تباين في آليات فرض العقوبات، حيث يتميز الـ GDPR بصرامة العقوبات المالية مقارنة بالنظام السعودي.

قصور في بعض جوانب الإخطار والشفافية في النظام السعودي مقارنة بالمعايير الأوروبية.

الحاجة إلى تطوير بعض مواد النظام السعودي ليواكب التغيرات السريعة في البيئة الرقمية.

### التوصيات:

تعزيز النصوص النظامية المتعلقة بالإخطار المسبق عند جمع البيانات الشخصية.

تبني معايير أوضح بشأن الموافقة الصريحة والقابلة للإثبات من قبل صاحب البيانات.

مراجعة العقوبات لزيادة فعاليتها في ردع المخالفات، مع مراعاة التناسب مع حجم الانتهاك.

تطوير آليات التعاون الدولي في مجال حماية البيانات، لمواجهة الانتهاكات العابرة للحدود.

إدراج مواد تشريعية تراعي التقنيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء.

## قائمة المراجع الأولية المراجع العربية:

الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (٢٠٢٣). نظام حماية البيانات الشخصية ولائحته التنفيذية. الرياض: هيئة البيانات.

مجلس الشورى السعودي (٢٠٢٢). تقرير حول نظام حماية البيانات الشخصية. الرياض: مجلس الشورى.

القحطاني، ف. (٢٠٢٣). حماية الخصوصية في البيئة الرقمية: دراسة تحليلية للنظام السعودي. مجلة الدراسات القانونية المعاصرة، ١٥(٢)، ٨٨-٥٥.

## المراجع الأجنبية:

European Union. (2016). General Data Protection Regulation (GDPR). Official Journal of the European Union, L 119, 1–88.

Kuner, C. (2020). Transborder Data Flows and Data Privacy Law. Oxford University Press.

Voigt, P., & Von dem Bussche, A. (2021). The EU General Data Protection Regulation (GDPR): A Practical Guide. Springer.